

هي « احدى الاعمدة الاساسية التي قامت عليها سياسة وكالة الفتوح الدولية » . وقد عبر عن ذلك بشكل ملتبس المدير العام للوكالة في تقاريره السنوية . وهذا ما حدا بالوكالة التي كانت تريد تحقيق نتائج سريعة على هذا الصعيد الى عدم الاهتمام بالتعليم الثانوي الاكاديمي الصرف الذي لا يساعدها على ايجاد اعمال تستوعب الخريجين بسهولة في اسواق العمل المفتوحة في دول النفط ولهذا ركزت جزءا كبيرا من جهودها ونشاطاتها على التدريب المهني ، فافتحت من اجل ذلك سبعة مراكز ، اثنان في الضفة الشرقية من الاردن واثنان في الضفة الغربية ، وواحد في غزة واخر في لبنان والآخر في سوريا ، توزع التدريب في هذه المراكز على سبعة فروع من فروع المهنة . « لقد بدأت الوكالة بالاهتمام ببرامج التدريب المهني عام ١٩٥٤ حيث افتتحت مركزا للتدريب المهني في قلنديا بالقرب من القدس ، وقد ضم هذا المركز عام ١٩٥٤ ، ٢٧ طابعا » واستمر فتح المراكز وازدياد طاقتها على الاستيعاب حتى بلغ عدد طلابها عام ١٩٧٢ ، ٢٥٦١ طالبا وطالبة . وبلغ مجموع الخريجين منهم حتى عام ١٩٧٢ ، ١٢٦٠٥ خريجين .

ولقد اولت الوكالة اهتمامها بالغا لتغطية ايجاد وظائف لاولئك الخريجين وقد نجحت في ايجاد عمل لنسبة كبيرة منهم سواء محليا او في اجهزتها او الدول العربية وغيرها .

أما على صعيد تدريب المعلمين فقد تمكنت الوكالة من التغلب على النقص الكبير في المعومات الاساسية التي كان يعاني منها جهاز التعليم الفلسطيني التابع لها وعلى الاخص في مجال تاهيل المعلمين وتدني مستواهم بافتتاح معهد تربوي في لبنان عام ٦٤ لتدريب المعلمين اثناء الخدمة . وقد بلغ مجموع خريجي دور المعلمين التابعة للوكالة حتى سنة ١٩٧٢ ، ٤٥١٦ معلما تخرجوا من ست دور معلمين تابعة للوكالة .

في الفصل الخامس والآخر من هذه الدراسة يتناول السيد تورة مشكلة التعليم الجامعي للفلسطينيين بالقول « لقد اصبح التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص ، خشبة خلاص بالنسبة للاغلبية الساحقة من شبابهم » ويقدر الكاتب عدد الجامعيين الفلسطينيين المنتشرين في كل انحاء العالم ما بين ٤٠ - ٥٠ الف طالب

يتسوق الزيادة في عدد السكان . فبلغت نسبة الذين يتلقون التعليم ٢٨٨٢ ٪ من مجموع السكان .

وحيث « ان نسبة الذين يتلقون التعليم من ابناء الشعب الفلسطيني ليست واحدة في جميع الاقطار التي يتواجدون فيها » يتفحص السيد تورة الوضع التعليمي للفلسطينيين في كل منطقة من المناطق الاربعة التي تضم القسم الاعظم منهم (سوريا لبنان ، غزة ، الضفة الغربية وفلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨) على حدة ، « مبينا الخصائص العامة لكل منطقة ولنظام التعليم في كل منها والاهداف التي تتوخاها السلطة المشرفة » هناك . ويختتم السيد تورة هذا الفصل بالتأكيد على « فشل مراهنة القوى التي تأمرت على الشعب الفلسطيني واعتبرت ان التعليم قادر على حل المشكلة الفلسطينية ، وذلك من طريق تمكين الفلسطينيين من الاندماج في الكيانات المحيطة .

كان من جملة ما استهدفته عملية الامتلاء والنفي الذي مارسه الصهيونية والقوى الامبريالية على الفلسطينيين هو ابقائهم شخصيتهم الوطنية المميزة والمستقلة واجبارهم على الذوبان والاندماج باقصى سرعة في الكيانات العربية الاخرى بمد زرع اليأس في نفوسهم . فاستخدموا لاجل هذه الغاية عدة وسائل مباشرة وغير مباشرة منها التعليم الموجه باستخدام مناهج خاصة تساعد على صياغة شخصية جديدة للفلسطيني ، تنفذ هذا المخطط وتكون الدليل المادي على نجاحه .

ويتناول السيد تورة في هذا الفصل بالنقد والتحليل المناهج التعليمية المستخدمة في تعليم الفلسطينيين وعلى الاخص الكيفية التي عرضت فيها القضية الفلسطينية في ثلاثة اقطار عربية هي الاردن ولبنان وسورية معتادا في ذلك الى حد كبير على دراسة في هذا الموضوع كان قد اعددها قسم التخطيط التربوي في مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويعتمد الكاتب ايضا في تحليله لمناهج التعليم في الارض المحتلة على دراسة قيمة كان قد اعددها الدكتور صالح بريسة لنيل شهادة الدكتوراه واسمها « تعليم العرب في اسرائيل » .

ان سياسة ضخ الفلسطينيين بعيدا من اماكن تجمعهم حول فلسطين وتشتيتهم في اقطار نائية